

المرأة ومتعتها بين الإقصاء والردّ عليه

أمال القرامي

كلية الآداب منوبة
تونس

إنّ الفكر الإسلامي مطالب اليوم أكثر من أيّ يوم مضى بأن يعيد النظر في طبيعة العلاقة بين الجنسين وخاصة في العلاقة الجنسية، وأن يعيد تنظيم حقل الجسد وفق المعطيات الراهنة، وخصوصيّة الواقع المعيش الذي يصدر عنه. ومن المواضيع التي لا مفرّ للباحث من اقتحامها، مسألة الحياة الجنسيّة للمسلمة، التي ما تزال تحتاج إلى تمحيص في المدونة التراثية، وبحث معمّق. عماده تكاثف جهود باحثين من اختصاصات متعددة، وتوظيف مختلف العلوم الانسانية والمناهج الحديثة. ولا غرو أن هذه الدراسة، متى انجزت ستحوّل لنا الوصول إلى نتائج كفيلة بمساعدتنا على فهم حركيّة التاريخ الإسلامي سواء في لحظات إشعاعه أو انحطاطه. وقد ارتأينا أن نتطرّق، في هذا العمل إلى بيان حظّ المسلمة في المتعة⁽¹⁾ كما يتجلّى من خلال مختلف النصوص، موجّهين عنايتنا إلى رصد مظاهر اقصائها عن مجال الاستمتاع، وتقصّي ردود فعلها تجاه تقنين حياتها الجنسيّة، محاولين في الآن نفسه إماطة اللثام عن الخلفيات التي تحكم مواقف العلماء وآراءهم التي عادة ما تقدّم باسم «الاسلام».

من الشائع القول أنّ المرأة عرفت حياة جنسيّة متحررة نسبياً في فترة الجاهلية. فهي التي كانت تهب نفسها للرجل الذي تختار، أو تنكح الرهط وتنظّم عمليّة

(1) يقول ابن منظور في شرحه لمادة متع : المتاع ما ينتفع به المرأة أو الطيب. المتعة التمتع بالمرأة الاستمتاع على عقد التزويج. ومتعة المرأة ما وصلت به بعد الطلاق من ثوب أو خادم أو دراهم أو طعام. ابن منظور، «لسان العرب» دار صادر، بيروت 1955، ج 13. وتجدد الإشارة إلى أننا نعني باستعمالنا «المتعة» الوقوف عند النشاط الجنسي للمسلمة في المجتمعات التقليدية القديمة بالاعتماد على المصادر المغربية.

الوقاع معهم، أو تستبضع من الفتى الذي تريد أو تتخذ خدنا على مرأى من زوجها. كما أنّها كانت تشترط أن يكون أمرها بيدها فإذا أبغضت رجلا فارقت. ولا ينبغي الاعتقاد أنّ المرأة كانت دائما تنعم بمثل ذلك القدر من الحرية، إذ تثبت الروايات أنّ من النساء من كانت متعفنة، ومنهنّ من وقعت في الأسر فاضطّرت إلى الاستسلام لعدوّها، ومنهنّ من اكرهت على البغاء، ومنهنّ من اجبرت على معاشرة ربيها بعد ترمّلها، ومنهنّ من اعترها قرينها وترك جماعها إضرارا بها فتركها «لا أئما ولا ذات بعل» إلى غير ذلك من الحالات التي تعطينا صورة تقريبية حول علاقة المرأة بالجنس. وليس ثمة شك في أن الجماع لم يكن النشاط الجنسي الوحيد الذي مارسته المرأة في الجاهلية. إذ أشارت بعض المصادر إلى قصص أشهر المساحقات، وإلى إتيان المرأة صنفا من الحيوانات، أو مواقعتها للصبيان. وبطبيعة الحال كان على «الإسلام» أن يواجه هذا الواقع الذي تعددت فيه أنواع النكاح، وأن ينظم النشاط الجنسي للمسلم وفق الأهداف المرسومة للمجتمع الإسلامي المرغوب في تأسيسه.

لا مراء أنّ الجسد في النصوص: قرآنا وحديثا ليس موضع إثم، أو رمزا للخطيئة، أو مدعوا إلى الإماتة والقهر كما هو الحال بالنسبة إلى ديانات أخرى، إنّما هو جسد متمتع بجملة من الحقوق، ومكلّف بأن ينضبط وفق معايير تدججه في الجماعة وتسمو به إلى الطهارة. وقد لا نبالغ إن قلنا إنّ المرأة مدعوة أكثر من الرجل إلى الانضباط، وإلى عقلنة شهوتها وترويض جسدها، وكبح جماح النفس الأمّارة بالسوء، وإلى القطع مع صورة المرأة الفاعلة التي تبادر الرجل، و«تغلّق الأبواب»، وتكيد له حتّى توقعه في الخطيئة. ولا غرو في ذلك إذ أنّ شهوتها تقوف شهوته.

والناظر في النصّ التأسيسي يدرك أنّ الممارسات الجنسيّة المختلفة من إشباع ذاتي، أو احتلام، أو سحاق، أو غيرها لم تحظ بكبير عناية، بينما عدّ الجماع الممارسة الجنسيّة الشرعيّة لحصول المرأة على اللذة وذلك خلال ربطه بالزواج الذي حثّت آيات عديدة على بيان أهميته. فمن خلال هذه المؤسسة ينظم المجتمع وتحدّد هويّته الاجتماعية، وتُرسّخ التعاليم التي ترنو الأمّة إلى نشرها.

والمتمعن في الآيات والأحاديث التي حددت العلاقات الجنسية يتبين مدى الحرص على تنظيم الفعل الجنسي. إذ تمّ تحريم نكاح المحارم (النساء 23/4) والمشرّكين (البقرة 221/2)، ومنع الزنى (مثلا الإسراء 32/17 والنساء 25/4)

والنور 2/24 و 3)، والبغاء، وإتيان البهائم⁽²⁾. والسحاق⁽³⁾ والأمر باعتزال النساء في الحيض (البقرة 2/182)، والنهي عن نكاح السر (البقرة 2/235) وتحديد العدة إلى غير ذلك من الإجراءات التي من شأنها أن تقيد النشاط الجنسي بجملة من الأهداف والمصالح والقيم نحو تكثير عدد المسلمين، وترسيخ الطاعة، وحفظ النسب إلى غير ذلك. كما أن المطلع على هذه النصوص يلحظ الحاحا كبيرا على ضرورة انعقاد التواصل الجنسي في جو يسوده الوفاق والتودّد والإحسان وحسن المعاشرة (مثلا الروم 41/30 والنساء 1/4) ونهيا عن ظلم النساء المتمثل خاصة في الإيلاء (البقرة 2/226 و 227) والظهار (المجادلة 1/58 و 2 و 3)، والعضل (البقرة 2/232 والنساء 4/19)، وعدم العدل بين الزوجات في القسم (النساء 3/4 و 129). ولكنّ الامتيازات التي خصّ بها الشارع الذكر عزّزت سلطته وجعلت حقوقه تفوق حقوق الأنثى، لا في مجال المتعة فحسب، بل في كافة مجالات الحياة. وظلّ الرجل مستمتعا بالمرأة زوجة كانت أو سرية باعتبارها جسدا مكلفا باشباع رغباته، مستندا في ذلك إلى عدة آيات تفهم لصالحه (مثلا النساء 4/34 والبقرة 2/228). ويبدو أن عدم تركيز النصوص على متعة المرأة سواء كانت في الحياة الدنيا، أو في الآخرة مرده العمل بمبدأ التدرج في تغيير العقليات، ومراعاة خصوصيات مجتمع الدعوة وهو مجتمع انتقل، كما هو معلوم من مرحلة وأد البنات إلى مرحلة الاعتراف بحقوقهن. كما أننا نرحج أن مسألة تلذذ المسلمة لم تكن أمرا ذا بال، باعتبار أن الأولويات المطروحة آنذاك على الأمة كانت متعلقة باعلاء كلمة الله، والقضاء على الشرك، وتوحيد الصفوف.

وإذا تأملنا في مختلف النصوص التراثية من فقه، وتفسير، وفتاوى، وطب، وتاريخ، ورحلة، وجغرافيا، وأدب، وغيرها بدا لنا أن العلماء تفتنوا إلى أن الرغبة الجنسية طبيعة، وتستوجب الإشباع والمرأة في ذلك مثلها مثل الرجل تحتاج إلى

(2) يركز الفقهاء على حديث «من وقع على بهيمة فاقتلوه واقتلوا البهيمة»، الترمذي، حدود 23 و 24 وداود، حدود 108 وابن ماجه، حدود، 13 وابن حنبل 1 و 217 و 269 و 300 و 317.

(3) ذهب أغلب المفسرين إلى أن آية «واللّائي يأتين الفاحشة من نسائكم فاستشهدوا عليهن أربعة منكم فإن شهدوا فأمسكوهن في البيوت حتى يتوفاهن الموت أو يجعل الله لهن سبيلا». النساء 15/4، قد وضحت الحكم في السحاق. أما الحديث المعتمد في هذا الشأن فهو: «لا تذهب الدنيا حتى يستغني الرجال بالرجال والنساء بالنساء. والسحاق زنى النساء بينهن».

كفاءة جنسية معينة حتى تلتذ وتلحقها أضرار إذا ما «ترك وقاعها». ورغم أن شهوة الجماع شهوة قوية ومستحكمة، فإن العلماء اعتبوا أن الوطء ليس استجابة آلية للشهوة، إنما هو فعل مرتبط بعدة عوامل نفسية، واجتماعية، واقتصادية وغيرها ومن ثمة لا نستغرب أن يتوسع هؤلاء في الحديث عن أثر الغذاء، ونمط العيش، ونوعية اللباس، وطبيعة المناخ في تعاضل شهوة المرأة، أو نقصانها، وأن يلحوا على أهمية التوافق الثنائي، باعتبار أن المتعة تتولد عن اشتراك في الاستمتاع. ولما كانت متعة الأنثى مختلفة عن متعة الذكر، فإن العلماء نصحوا الرجل بضرورة الامتناع بآدابيات التعامل، التي تحث على ملاطفة المرأة، وموانستها، ومداعبتها، والتحمل في الإنزال حتى تقضي إربها من الرجل. كما أنهم لم يتوانوا عن الإشارة إلى أن اللذات تتفاوت وتتفاضل من حيث الكم والكيف تبعاً لاختلاف النساء وتباين أمزجتهن، وطباعهن، وأسنانهن إلى غير ذلك من الأسباب. ومن ثمة يحسن بالرجل أن يكون قادراً على التمييز بين المغتلمة والمبغضة للجماع فـ«المعصر وهي الممتلئة شباباً تشد غلמתها... [و] العانس وهي المتوسطة الشباب... قوية الشهوة مستحكمتها... [و] المسلف وهي المتناهية الشباب لا شيء أشهى إليها من المباشعة ويعجبها المطاولة في الإنزال»⁽⁴⁾. ولم يكن بمقدور العلماء الإغضاض عن ميل طائفة من النساء إلى البحث عن مصادر أخرى للذة فألح بعضهم، وإن باقتضاب إلى أن من النساء منتشبي القرد، ومنهن من تواقع الخنثى، ومنهن من ترغب في السحاق، ومنهن من تحب نكاح الصبيان إلى غير ذلك من الحالات.

والواقع أن وعي القدامى بحاجة المرأة إلى الاستمتاع، وبخصوصية النشاط الجنسي لديها لم ينهم عن محاولة إقصائها عن مجال المتعة التامة، بل لعل وعيهم هذا هو الذي قادهم إلى تقييد حياتها الجنسية، وتقليص حجم تلذذها مقارنة مع ما عرفته في فترة ما قبل الإسلام. ففهم يتمثل هذا الإقصاء؟

إن المطلع على المدونة التراثية يدرك أنه لا يحل للمسلمة أن تمارس الجنس خارج مؤسسة الزواج إذ أن الوطء الشرعي مشروط بإتمام العقد الذي يضيف «الشرعية» على النكاح، ويجعله يتأسس اجتماعياً فيدخل في عداد المكافأ عليه ويتم الترغيب فيه وتعزيزه لأنه يتجاوب مع الأمر الإلهي. أما النكاح اللاشرعي فهو مرفوض،

(4) التجاني، «تحفة العروس ومتعة النفوس»، رياض الريس للكتب والنشر، لندن، 1992، ص 196 والنفاوي، «الروض العاطر في نزهة الخاطر»، رياض الريس للكتب والنشر، لندن، 1993، ص 98 و 90.

لأنه يشكل خرقاً للنص التأسيسي ولأخلاقية المجتمع ويخل بالنظام ولذلك تقع محاربته بشتى الوسائل.

ودرءاً للصداق ومحافظة على العرف والتقاليد والعادات لم يجوز القدامى للفتاة أن تصرح برغبتها في النكاح فتلك «رعونة» و «وقاحة» لا يسوغها أي مسوغ. ولم يخولوا لها أن تختار بعلمها، وأفاضوا في الحديث عن دور الأولياء في الزواج، وبيان حقوقهم على المرأة. وغضوا الطرف عن ظاهرة العضل مع أن الوقائع التاريخية تثبت مدى استئثار هذه الممارسة حتى أن عدداً من الأولياء كانوا يفتخرون بأنهم «لم ينعموا» بابتئهم أو أختهم لأحد.

وغني عن البيان أنه لا يحق للمسلمة أن تتواصل جنسياً إلا مع ذكر ومتى أقدمت على ممارسة أنشطة جنسية مغايرة، فإنها تعتبر «فاسدة»، و «مغتلمة»، و «فاسقة». ولا يحل لها أيضاً نكاح غير المسلم ومتى أقدمت على ذلك الفعل حكم عليها بالردة. ولا يمكنها كذلك أن تنعم إلا في أحضان رجل واحد، أي زوجها وإلا كانت «زانية». ثم إنه ليس بمقدور المسلمة أن تستمتع في كل الأوقات إذ حرم وطؤها زمن الحيض، ومنعت مباشرتها أيام النفاس والرضاعة، وكفلت لها القسامة ليلة من أربعة ليال، وفرضت عليها العدة (أربعة أشهر وعشراً بالنسبة إلى الحداد وثلاثة أشهر أو ثلاث حيضات بالنسبة إلى الطلاق) وألح العلماء في أكثر من مناسبة على أن المؤمنة ينبغي أن تكتفي بالوقعة في الشهر.

أما متى كف الزوج عن موقعة منكوحته لأنه لا يعدل في الجماع، ويميل إلى زوجة أخرى، أو سرية على وجه الولع، أو الضرر، أو لزواجه من بكر فيرغب في التسبيح معها، أو لسفره، أو لتزده، أو لنشوزه، أو لطروء عيب عليه، أو لفقدانه، فإنها تطالب في مثل هذه الحالة بالصبر والتصبر فتلك مصيبة حلت بها والمسلم يمتحن عند الابتلاء، بل إن امرأة المفقود يتعين عليها، من منظور الفقهاء انتظاره أربعة أعوام أو سبعة. وحبذا أن «لا تتزوج حتى يعلم موته»⁽⁵⁾.

وحين تندبر بروية آراء العلماء بخصوص دور كل طرف أثناء الجماع نبين أن هؤلاء لم يجوزوا للمسلمة أن تبادر زوجاً ف«شر النساء التي تبتدىء زوجها للنكاح وتراوده عن نفسها»⁽⁶⁾، كما أنهم منعوها من أن تعلق الرجل في الواقعة

(5) ابن رشد، «المقدمات»، م 2 من المدونة الكبرى لمالك، دار الفكر، بيروت، د ت، ص 103.

(6) النفزاوي، «المصدر المذكور»، ص 28.

لأن ذلك وضع فاسد، وغير طبيعي، تنجم عنه أمراض. يقول «النفزاوي» في هذا الصدد : «إياك أن تطلعها فوقك فأني أخاف عليك من مائها»⁽⁷⁾. وعلاوة على ما سبق نلاحظ أنه لا يمكن للزوجة أن تنظر إلى فرج حليلها، ويحجر عليها استدخال ذكره بلا إذنه. فهذه زوجة «أخذت بفرجه تلذذا [ف] قال لها : هو عليك حرام»⁽⁸⁾. ومتى طالبت المنكوحه زوجها بالوطء في الدبر فعليه أن يمنعها⁽⁹⁾. وكره أغلب الفقهاء نحرها عند الجماع ونوهوا بفضيلة الصمت. واعتبر الشافعية والحنفية أنه ليس من حق المرأة المطالبة بالوطء وإنما تؤمر تسليم نفسها للرجل أنى شاء، سواء كانت نائمة، أو صائمة صوم تطوع، أو محموعة، أو متى طال حيضها، لأن عقد النكاح واقع على أن يستمتع الرجل بها. فالمعقود عليه المرأة لا الرجل وعلى هذا فالوطء حقه. وينقل لنا «الونشريسي» خير «رجل دعت زوجته إلى فراشها فامتنع فألحت عليه فقال لها : فراشك علي حرام في هذه الليلة وأنت حرام»⁽¹⁰⁾.

ولا يخفى أن الزوجة، مسلمة كانت أو كتابية هي التي تتمتع بجملة من الحقوق والامتيازات التي تجعل وضعها أفضل من وضع «ملك اليمين». إذ من حق السيد أن يعزل عن السرية مع أن «العزل ضرر للمرأة فهو كترك الوطء مطلقا»⁽¹¹⁾. ومن حقه التمتع بها أنى شاء وكيفما شاء. وتنقل لنا الروايات أن بعضهم كان ينكح الجارية في بيت والأخرى تسمع حسه. وكان الإفهار ممارسة شائعة، وهو أن يتبدى الفعل مع واحدة ويتزل مع أخرى. أما الإحماض، أي الإتيان في الدبر فقد مارسه أغلب الأسياذ حتى لا تحمل الجارية⁽¹²⁾، وهي التي كان جسدها

(7) «المصدر السابق»، ص 84.

(8) «الونشريسي»، المعيار العرب والجامع المغرب، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية للمملكة المغربية، الرباط، 1981، ج 4، ص 201.

(9) «الونشريسي»، المصدر نفسه، ج 3، ص 253 والقرطبي، «الجامع لأحكام القرآن دار الكتاب العربي، بيروت، د ت م 1، ج 3، ص 92.

(10) «الونشريسي»، المصدر نفسه، ج 4، ص 241.

(11) ابن رشد، «بداية المجتهد ونهاية المقتصد»، دار قهرمان للنشر والتوزيع، اسطنبول، 1985، ج 1، ص 241.

(12) «التجاني»، المصدر المذكور، ص 387.

سلعة معدة للبيع، أو الهبة، أو التورث، أو الاعارة. أما الأمة فكثيرا ما كان يواقعها مالكاها ثم يعزف عنها وقد يزوجهها عبده ثم يجامعها بين الحين والآخر.

وتجدر الإشارة إلى أن درجات إقصاء المرأة عن مجال الاستمتاع متفاوتة بتفاوت سنّها وجمالها وسلامة جسدها، ووضعها الاجتماعي، وانتمائها المذهبي إلى غير ذلك. ومن بين النساء اللواتي اقصين إقصاء تاما عن مجال المتعة نجد المجنونة إذ ذهب أغلب العلماء إلى أنها غير محتاجة للوطء. يقول «الونشريسي» في هذا السياق: «والمجنونة لا تجدد شيئا ولا تعرف ذلك لما هي كالنائمة»⁽¹³⁾. أما صاحبة العاهة كالبرص، أو الجذام، أو أمراض الفرج، فإنها ترد. جاء في «المقدمات»: «وقد يكون من درء الفرج ما يجامع معه الرجل ولكنها ترد منه»⁽¹⁴⁾. وغير خاف أن العلماء نفروا المقبل على الزواج من الدميمة وذلك لأن «الحسناء أصلح للتحصين وغض البصر وقطع الشهوة»⁽¹⁵⁾. ولم يكن وضع السوداء في بعض المجتمعات أحسن حالا من سابقتها إذ تمّ العزوف عنها بعلّة أنه ليس فيها متعة لصناتها وخشونة جسمها يقول «البغدادى» متحدثا عن الزغويات وهن من جنوب إفريقية: «نساؤهن لا يصلحن لمتعة»⁽¹⁶⁾. ولا يختلف موقف «التجاني» عن سابقه، إذ أنه، وإن أقر أن السوداء ذات حرارة وسرعان ما تنشط للجماع إلا أنه سرعان ما استدرك ليصمها بصفة سلبية تتمثل في صغر الفرج⁽¹⁷⁾.

أما العاقر، فإن العلماء نهوا عن نكاحها وذلك لأن الشهوة تطلب لتحصيل الولد. والأمر بالمثل بالنسبة إلى العجوز التي اقتحمت عقبة الخمسين، إذ ينصح العلماء، وخاصة الأطباء منهم العاقل باجتناب مواقعتها وذلك لأن «وطء العجائز سم قاتل من غير شك»⁽¹⁸⁾. ولعل مرد هذا الموقف خشية الموت إذ أن جسد

(13) الونشريسي «عدة البروق في جمع ما في المذهب من الجموع والفروق»، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1990، ج 2، ص 266.

(14) ابن رشد، «المقدمات»، م 2، ص 168.

(15) الغزالي، «إحياء علوم الدين»، دار الكتاب العربي، بيروت، د ت، م 2 ج 4، ص 105.

(16) البغدادى المتطبيب رسالة جامعة لفنون نافعة في شرى الرقيق وتقليب العبيد»، نواذر المخطوطات عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، 1991، ج 1، ص 406.

(17) التجاني، «المصدر المذكور»، ص 229.

(18) النفزاوي «المصدر المذكور»، ص 89. والتجاني «المصدر السابق»، ص 19.

العجوز يعلن عن المال، وهو حامل لعلامات تكشف عن فعل الزمان. والمرء لا يحب تلك الدلالات، ولا يفضل رؤية تلك الدوال.

إن المتأمل في هذه النصوص على اختلاف أجناسها يتفطن إلى مدى حرص القدامى على ترسيخ أتموزج للمرأة المنشودة التي تتحلّى بجملة من الخصال. فهي الصالحة، والمطبعة، والتبوع، والستيرة، والعروب، والصبورة، والعفيفة، والجميلة، والولود، والفتية. وتبدو المرأة من خلال هذه النصوص مكلفة بالاستجابة لرغبات الزوج، مأمورة بالاستعداد الدائم لتسليم نفسها له في كل حين، مطالبة بالتزين والتجميل والتعطر، مغلبة حقوقه على حقوقها، ساعية إلى إرضائه بشتى الطرق. وتنقل لنا الروايات والأخبار أن العادة جرت بأن تقوم نساء الاشراف بإهداء الجواري لأزواجهن.

أما دور المنكوحة أثناء الجماع فقد تم اختزاله في التلقي : تلقي فرج الرجل شاءت ذلك، أو أبت، تلقي منه فيستبين لقاحها رغبت في ذلك، أم لم ترغب، تلقي أوامره وتلقي المهر والنفقة مقابل تسليم جسدها. وغير خاف أن اللغة تعد شاهدا آخر على مدى تهميش متعة المرأة. فبالعود إلى كتب اللغة يتبدى لنا أن متعتها مادية تتعلق بخادم، أو مال، أو دار، ويقع الاغضاء عن إشباعها الجنسي وفي مقابل ذلك تنسب الفاعلية إلى الرجل فهو الذي يستمتع بها، يلتذ بها. لأن عقد النكاح هو «للتلذذ بآدمية». ومن ثمة نرى أن جسد المرأة جسد يشتهي ولا يشتهي، لا يفعل، وإنما يقع عليه فعل الفاعل. وبالإضافة إلى ذلك نلاحظ أن أفعال الجماع تحيل على علاقة جنسية اسها الإخضاع والترويض والتطويع. فنحن إذاء خطاب «قهري» يأمر المرأة، يجبرها على تسليم نفسها، يحرم عليها، يحذرهما، يحارب رعونتها ووقاحتها وشهوتها وكل أشكال التمرد والعصيان لديها. نحو «امتنت»، و «أبت»، و «لم تطاوع». وإذا الرجل فاعل «يستمتع» «يباشر»، «يطأ»، «يلج»، «يصنع»، «يجامع». كما أن هذا الخطاب يعتمد تهميش كل ما له علاقة بمتعة المرأة. فأغلب الذين تطرقوا إلى الجماع لم يخصصوا لذهنها بمبحث مستقل وإنما ورد الحديث عن ذلك عرضا. وكثيرا ما تستوقفنا عبارات نحو : «أضرنا عن ذكرها»، ومعنى ذلك أن العالم يتحاشى البحث، أو التوسع في أشكال تلذذ الأنثى بدعوى الحياء والتعفف، في حين أنه يطلب في الحديث عن متعة الذكر. وإذا أمعنا النظر في تعريف اللغويين لسائر الممارسات الجنسية الأخرى أدركنا تقصيرا واضحا. ف «ابن

منظور» مثلاً يكتفي في تعريفه للسحاق بأنه لفظ مولد⁽¹⁹⁾. ولا شك عندنا أن هذا التغيب مقصود سواء تعلق الأمر بكتب اللغة، أو غيرها. ولعل مرد هذا التهميش والتعتيم موقف الرجل الذي لا يتصور أن بإمكان المرأة أن تلتذ بعيداً عنه، وأن تحصل على متعتها من معين آخر، أو أنه يشمئز من امرأة تضاجع أنثى، أو حيواناً، أو أنه يهاب المرأة الشهوانية التي لا تتشبع من الرجل، وتبحث عن وسائل أخرى للاستمتاع. وقد يعود هذا الأمر أيضاً إلى سكوت الشارع نفسه عن مثل هذه الأنشطة الجنسية، وصعوبة بلورة الأحكام لانعدام الأدلة والشهود. كما أن إغفال هذا المبحث قد يعود إلى قلة حدوث مثل هذه الممارسات قياساً إلى الزنا وخطورة النتائج المترتبة عنه.

ولا يسعنا ونحن نقصّي أشكالاً الإقصاء الذي لحق المرأة في كافة مراحل حياتها أن نشير إلى موقف العالم فقهماً كان، أو مفتياً من تلك التي ترفع أمرها إلى السلطان تشكو قلة إتيان زوجها لها، أو انعدام الوطء، أو كثرة الغشيان وهو موقف يشي بمدى حرص العلماء على الحيلولة دون استمتاع الأنثى. فهذه امرأة متزوجة من شيخ تصدع أمام «عمر بن الخطاب» إني أحب ما تحبه النساء» فيكون رده : انطلقني مع زوجك و الله إن فيه لم يجزي، أو قال : يغني المرأة المسلمة⁽²⁰⁾. وذلك لأنه كان يأتيها مرة في كل طهر وتلك تناشد «علياً» أن يفرق بينها وبين زوجها العنين فيكون رده : «اصبري»⁽²¹⁾. وهذه لا يمسه زوجها لعيب فيه فترفع أمرها إلى القاضي فيكون حكمه «تخير فإن اختارته فهي زوجته ولا خيار لها بعد ذلك أبداً... وإن قال : إني قد مسستها في السنة إن كانت ثيباً فالقول قوله مع يمينه»⁽²²⁾. أما تلك التي تزوجت رجلاً يطيل الجماع ولا يتزل فالوجه أن تصبر لحكم الله وقضائه. وفي الصبر خير كثير⁽²³⁾. إلى غير ذلك من الحالات التي تثبت انزياحاً عن النص التأسيسي، وحرصاً على جعل الذكر متميزاً على الأنثى، باعتبار أنه الأصل، والأنثى هي الفرع والفرع يتبع الأصل بداهة.

(19) ابن منظور، «المصدر المذكور»، ج 6، ص 54.

(20) ابن حزم، «المحلى»، دار الجيل، بيروت، د ت، م 6، ج 10، ص 40.

(21) ابن حزم، «نفس المصدر»، ص 60.

(22) ابن رشد، «بداية المجتهد»، ج 1 ص 48.

(23) الونشريسي، «المعيار»، ج 3 ص 236.

أما الآليات التي يتم بواسطتها الإقصاء فتتمثل أولاً في التهذيب والتدبير. فعن طريق التنشئة الاجتماعية يستبطن الفرد المنظومة القيمة ويتشربها. وتأتي على رأس هذه القيم البكارة التي ينوه بها سائر العلماء حجتهم في ذلك أحاديث الرسول والواقع المعيش. فالبكر من منظورهم غرة لا تدري ما يراد بها، وهي كلها لك، وهي أَرْضَى باليسير. وتنضاف إلى قيمة البكارة العفة التي تعد خصلة لا مندوحة للمرأة من التحلي بها. ويوضح «ابن حزم» ذلك بقوله: «الصالحة من النساء هي التي إذا ضبطت انضبطت وإذا قطعت عنها الذرائع أمسكت والفاصلة هي التي إذا ضبطت لم تنضبط»⁽²⁴⁾. أما الطاعة فقد أصر القدامى على ضرورة التمسك بها، معتمدين في ذلك على عدد كبير من أحاديث الرسول وأقوال الصحابة، مرسخين في الخيال الجمعي صورة للمرأة «الأنموذج» التي «إن دعاها زوجها للفراش طاعته وسبقته إليه... لا تضحك ولا ينشرح خاطرها إلا إذا رأت زوجها»⁽²⁵⁾. وهكذا نرى أن تنظيم ما هو جسدي هو في الآن نفسه تنظيم للمجتمع وتحقيق للتماسك الاجتماعي، وتسهيل للفعل السياسي، وذلك بجعل الفرد مندمجاً في الجماعة، وممثلاً للنظام والسلطة والقيم السائدة، ومعنى أن تطويع المرأة هو تطويع للأسرة كلها وإخضاع الجميع للسلطة.

لقد تواتر لدى العلماء اللاحق على ضرورة تثبيت المرأة بالحياء وعمل أغلبهم على تخويفها من غضب الله، ومن غضب الزوج أيضاً. وعكف جلهم على بيان أهمية تحلي المسلمة بالصبر ف«الحسبية الجيدة الأصيلة تصبر على النكاح ستة أشهر»⁽²⁶⁾، وتميز عن الأخريات بحسن التبعيل، والحرص على النظافة، والتزين للزوج لأنه جنتها ونارها وقطب الحياة بالنسبة إليها.

وأما ثاني آليات الإقصاء فيتمثل في منع الاختلاط. يقول «الغزالي» في هذا الصدد: «لا يجوز للنساء أن ينظرن إلى الأجانب ولو كان المنظور أعمى»⁽²⁷⁾، فإن حدث وطرق رجل باب امرأة «وكان لابد أن تجيبه فلتضع إصبعها في فمها

(24) ابن حزم، «طوق الحمامة»، دار الحياة، بيروت، د ت، ص 271.

(25) النفزاوي، «المصدر المذكور»، ص 47.

(26) النفزاوي، «المصدر نفسه»، ص 61.

(27) الغزالي، «التبر المسبوك في نصيحة الملوك»، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، بيروت، 1987،

ولتجبه ليصير صوتها شبيها بصوت العجائز»⁽²⁸⁾. ويبدو أن خوف الرجال من المرأة الشبهة والساحرة واللعوب والمخادعة وصاحبة الكيد التي تستطيع أن تتحكم بالرجل فتحوله إلى عبد جنسي لها، ووعيمهم بأن المكبوت قد يندفع في لحظة إلى تحقيق رغبته، جعلهم يحذرون الرجل من عواقب الاختلاط بها ويتصرفون في «هندسة المكان» تصرفا يخدم أهدافهم، ويقصون الأنثى عن جميع الفضاءات. فحتى الأماكن التي كانت المسلمة تؤمها إبان الدعوة الحمديّة كالمسجد وغيره سيتم تحجيرها. وستكثر بفضائل اعتكاف المرأة في بيتها، وسيزداد نهيبها عن الخروج، وتنبهها إلى خطورة النتائج المترتبة عنه.

وتكمن آليات الإقصاء أيضا في اشتراط الولي عند الزواج، وربط الجماع بالنفقة، وتقديم الكفاءة الدينية والاجتماعية على الكفاءة الجنسية، وسلب المرأة حق الطلاق واعتبارها رقيقة بعقد النكاح، والحد من غلمتها بالتنويه تارة بمنافع التصفيح (الثقاف) والخفاض، وطورا بالإشادة بجدوى استعمال الوصفات «المجربة» التي من شأنها تسكين شبق المرأة، أو مراقبة أفعالها وأقوالها⁽²⁹⁾ وإحكام السيطرة عليها، إلى غير ذلك من الاجراءات التي تحول دون تحكم المرأة في حياتها الجنسية.

ولئن جهد القدماء حتى تجهل المرأة عالم المتعة التامة. وألحوا على جعل لذتها متوقفة على استمتاع الرجل قبل كل شيء، وموظفة لإشباع لظى شهوته، وعملوا على مصادرة رغباتها، فإن من النساء من سعين إلى كسر طوق الممنوع والمحرم والمحظور، ومحاولة الرد على هذا الإقصاء بوسائل مختلفة تنم عن وعي في بعض الحالات وعن لاوعي في أحيان أخرى حسب ما تسمع به اكراهات الواقع آنذاك. فما هي صورة رد المرأة على تقييد حياتها الجنسية، أو حرمانها حق المتعة ؟

لابد من الإشارة إلى أن ردود النساء إزاء انعدام التوافق الجنسي، أو إزاء منعهن من الاستمتاع يختلف باختلاف طبيعة المرأة، وسنها، ومنزلتها الاجتماعية، ومدى قدرتها على الاحتمال، ودرجة تدينها إلى غير ذلك من العوامل. فمن النساء من اكتفت بالتذمر والتشكي عبر الشعر، أو الغناء، أو التعريض بالقول، أو إرسال المثل. ومنهن من تمكنت من اشتراط الفردية الزوجية في عقد النكاح وهو أمر يقوض كما هو معلوم مبدأ تعدد الزوجات ويسمح بالمساواة بين الزوجين في

(28) الغزالي، «المصدر نفسه»، ص 375.

(29) النفزاوي، «نفس المصدر»، ص 182.

العلاقات الجنسية، نظريا على الأقل. ويورد لنا صاحب «الوثائق والسجلات» عقدا للزواج القيرواني الذي شاع في إفريقية اشترطت فيه الزوجة على زوجها «أن لا يغيب عنها غيبة متصلة قريبة، أو بعيدة أكثر من ستة أشهر إلا في أداء حجة الفريضة عن نفسه»⁽³⁰⁾.

وغني عن القول أن نشوز النساء يعد شكلا من أشكال رفضهن الانصياع لأوامر البعل. وتزخر «كتب النساء» بأفعال من قبيل «امتنعت»، «لم يقدر عليها»، «عجز عنها»، وصفات نحو «الفارك» إلى غير ذلك. وإذا كان النشوز علامة على قدرة المرأة على مواجهة الزوج وإبلاغ صوتها إلى المجتمع، فإن من النساء من فضلن اللجوء إلى الحيل، والمكائد. ولعله من الطريف والوقوف عند عدد من الروايات التي حوتها المدونة التراثية لتتجلى لنا صور رد المرأة على التحكم في حياتها الجنسية. فهذه مغوصة تدعي أنها حائض، وتلك مسوفة كلما دعاها بعلها للوطء تعللت ثم قالت : سوف آتي، وأخرى غائصة لا تعلم زوجها أنها حائض، وهذه امرأة أضاعها زوجها في الطريق أثناء السفر فقرت منه وتزوجت آخر⁽³¹⁾. وتلك تدعي أن لها زوجا غائبا وتطلب بالراح من القاضي تزويجها. وهذا رجل غاب «فصنعت زوجته عقدا بأنه قد مات... وتزوجت غيره»⁽³²⁾، وتلك هربت إلى بلد آخر ثم تزوجت على أنها خلية⁽³³⁾. وهذه تقصد بيت الله فتدعي حال وصولها أنها أرملة تريد النكاح مخافة العنت. وذاك يريد الحج فيملك زوجته أمرها فتطلق نفسها في الابان. وهذه تمازح بعلها فتطلب منه أن يكون أمرها بيدها فيفعل فتختار من ساعتها فراقه⁽³⁴⁾. وتلك يزوجه مطلقها محلا «صوريا» فتعمل بوصية الرسول : تذوق العسيلة فتنهيا عن العود إلى زوجها الأول. وتومئ صور أخرى إلى ضرب آخر من ضروب تخلص المرأة من زوج لا ترتضيه يتمثل في الاختلاع الذي لا تقدم عليه إلا الوجيبة من النساء صاحبة العقارات والأموال، والقادرة

(30) ابن العطار، «الوثائق والسجلات»، المعهد الاسباني العربي للثقافة وجمع الموثقين الجريطي، مدريد، 1989، ص 103.

(31) الونشريس، «المعيار»، ج 3، ص 46 و 112.

(32) الونشريس، «المصدر السابق»، ج 4، ص 235.

(33) الونشريس، «المصدر نفسه»، ج 3، ص 43 و 112.

(34) مالك، «الموطأ»، دار البحار، بيروت، 1986، ص 251 والونشريس، «المعيار»، ج 4، ص 79 و 402.

أيضا على تحمل نظرات الاتهام، وعبارات التجريح. إذ لا يخفى أن المجتمع ينظر باستياء إلى المرأة التي «تخلع» زوجها. ومن بين ردود النساء نذكر أيضا رفع الأمر إلى من يمتلك سلطة الفصل. فمن النساء من تشكو زوجها متعبدا هضم حقها، ومنهن من تبرم من مباحة حليلها عن فراشها، ومنهن من تشكو الإتيان في الدبر، أو كثرة الغشيان ويسوق لنا «النزاي» خبر امرأة كان بعلمها لا يعجبها في الجماع، فلما ذاقته به ذرعا جعلت تشكوه إلى جميع أصحابه⁽³⁵⁾.

أما من «تشوفت إلى الرجال» و«كلبت عليها الشهوة»، فإن سلوكها يفصح عن رفض الجسد لكل ما يفرض عليه من تحريمات وتأثيمات، ومن تجاهل لرغباته فإذا المرأة تضاجع المرأة، وإذا الحرة تتخذ عبدا خدنا، وإذا الإباضية تعشق الرافضي، وإذا البيضاء تولع بالأسود، وإذا العجوز تنعم في أحضان الصبي إلى غير ذلك من الحالات التي تبين عن تقويض للمراتب، والقيم، والامبالات بالأحكام، والأعراف، والأوامر، والنواهي وتجاوز لمفاهيم الحلال والحرام. فمنهن من تنكح في عدتها، ومنهن من توقع نصرانيا، ومنهن من تجاهر بلذاتها⁽³⁶⁾، ومنهن من تتخذ خدنا تعتبره للنفس لا للولد⁽³⁷⁾، ومنهن «بكر بخاتمها» تكتفي بالمفاخذة وجولان الأيدي والقرص باليد والرجل والضغط بالأجناب والاكنتان مع المحبوب، إلى غير ذلك من الأخبار التي تعج بها المصادر، والتي تثبت أن الجنس سلطة قادرة على إلغاء كل الاعتبارات أو الامتيازات الطبقية، أي الفوارق بين الناس، بل بين الكائنات.

وتجدر الإشارة إلى أن لجوء بعضهن إلى العنف اللفظي أو الجسدي يعد وسيلة للتعبير عما يجيش بداخلهن من مشاعر الكره، أو الاستياء، وعلامة على تمردهن ونفاذ صبرهن. فنجد من تهر في وجه الزوج، ومن تصر على اتهامه بالزنى ومن لا تكل عن خاصمته يوميا.

وإذا نظرنا إلى «ذوات العكاكيز والتسايح» فاللواتي يمسن من أنفسهن، إما أن ينصرفن إلى مساعدة العاشقين والإشفاق عليهم، أو يشتغلن دلالات كلما

(35) النزاي، «المصدر المذكور»، ص 71. والتيفاشي، «المصدر المذكور»، ص 229 والتجاني، «المصدر نفسه»، ص 363.

(36) ابن دجية، «المطرب من أشعار أهل المغرب»، المطبعة الأميرية، القاهرة، 1954، ص 8.

(37) البكري، «المسالك والممالك»، الدار العربية للكتاب، بيت الحكمة، تونس، 1992، ج 2، ص 885.

دخلن على امرأة صاحلة إلا وأفسدنها. أما المتولعة من العجائز بالجماع فإنها لا تنفك عن تصيد الرجال في كل موضع.

ولا تقتصر ردود النساء على الإقصاء على المظاهر المشار إليها آنفا، إذ تعتمد بعضهن إلى البحث عن وسائل تعويضية مختلفة منها اللجوء إلى الإشباع الجنسي غير التناسلي، الذي يعد إشباعا مقنعا، كالنكتة الجنسية الفاضحة، أو الإيحاءات الرمزية بالكلام، أو الاستماع بسرود أخبار الجماع ووصفه، أو اختلاق القصص الماجنة، أو الادعاء الكاذب بالتشبع من الزوج، أو الاهتمام المفرط فيه بالزينة واللباس، أو التدليس، أو مباشرة الحيوان، أو الصبيان، أو المساحقة. وغني عن البيان أن استعمال الوصفات السحرية، أو العلاجات الطبيعية، أو صنع الحجب والتعاويد يعد شاهدا على مدى حرص المرأة على مواجهة واقعها. فمنهن من تصنع حجابا للانفراد بالزوج، وذلك بجعله عاجزا عن وطء سواها، ومنهن من تلجأ إلى السحر للحد من رعونة زوج، ومنهن من تستعمل وصفات خاصة لإعادة ناشز إلى الفراش الزوجي، أو لمنع الحمل، أو لتضييق الفرج، أو لاصطناع بكاراة جديدة⁽³⁸⁾.

لقد حاولت فئة من العلماء أن تؤسس لعلاقة زوجية قوامها التواصل الإنساني، وأسها المعاشرة بالمعروف، ودعت المؤمن إلى عدم الانحصار داخل الفعل الجنسي المحض، وحذرته من الظلم وعواقبه، إلا أن أنصار هذا الموقف سرعان ما تم تهميش آرائهم، وتغيب النصوص التي يحتجون بها لترجح كفة أنصار من انحازوا لمصلحة الرجل، ومن فسروا النصوص لصالحه، أو استغلوها إلى أبعد الحدود. ولا عجب في ذلك إذ كان المجتمع «ذكوريا» قد ترسخت دونية الأنثى في ضميره الجمعي ولم تكن العقلية آنذاك مهيأة لاستيعاب فكرة المساواة الجنسية، وكان مما استقر في الأذهان أن الذكر «أنفع» و «أشرف» و «أحوج» من الأنثى. وبطبيعة الحال كانت المرأة راضية عن المنزلة التي تحتلها وقانعة بالدور المنوط بعهدتها.

إن الانزياح عن روح النص، ومقاصده دليل واضح على أن المجتمع لم يستوعب فكرة أن يتأسس اللقاء بين الزوجين على الود، وحسن المعاشرة، والإحسان، وآثر أن يكون التواصل بينهما مقصورا على أداء وظائف أولية تجمع في القذف،

(38) الصقلي، «موسوعة الطب الشعبي»، دار الفكر اللبناني، بيروت، 1993، ج 1، ص 271. والنزراوي، «المصدر نفسه»، ص 159 و 167 و De (p. 56) 1925.

والإنجاب، وأصر على جعل الجسد الأنثوي تابعا، «منتجا» للذة المبتغاة منه، مجسدا الفراغ الذي يتعين على الرجل أن يملأه باستمرار. ولعل هذا ما يفسر سبب إلحاح العلماء على أن يكون الرجل هو الذي يعتلي المرأة أثناء الواقعة، حتى يكون حضوره كليا من خلال الوطء، أي الامتلاك والترويض وفرض الهيمنة. وفي مقابل ذلك عد التبسط مع المرأة وملاطفتها وموانستها سلوكا مردولا لأنه يطيح بالتراتبية الهرمية، ويخالف «الطبيعية» والارادة الالهية، بل هو علامة على الاستسلام لوسوسة الشيطان. يقول «التجاني» في ذلك: «إذا أطاعها في هواها فهو عبدها. وقد تعس، فإن الله تعالى ملكه المرأة فملكها هو نفسه، وقد عكس الأمر وقلب القضية وأطاع الشيطان إذ حق الرجل أن يكون متبوعا لا تابعا فإذا انقلب السيد عبدا فقد بدل نعمة الله كفرا»⁽³⁹⁾. ومن ثمة نرى أن العلماء جهدوا حتى يحافظ الرجل على منزلته في سائر الحالات وخاصة في «الفراش»، وحذروه من مغبة عشق النساء، وحبوا إليه استبدالهن لأن الاستبدال كفيل بأن يطوح بكل علاقة ود وحب وذلك لاقترائه بالحضور المكثف والمتنوع للجنس ولا ارتباطه بالرغبة الجنسية المحض..

وجماع القول ان متعة المرأة متنزلة في إطار النكاح الشرعي الذي يسمح بتحقيق أهداف ومصالح لا ترتبط بالفرد بقدر ارتباطها بالأمة. وقد بقي الحق في الاستمتاع شديد الصلة بالمنظومة القيمية والتراتبية الهرمية التي تمسك بها المجتمع الإسلامي، والتي جعلت متعة الأنثى منضوبة بداهة تحت متعة الذكر الذي يجسد قطب التلذذ ويعد المركز في الجماع، وإن حصلت الأنثى على نصيب فهو بالتبعية. ولا ينبغي الاعتقاد أن مقصد العلماء من وراء الخوض في متعة المرأة هو تلذذها إنما تكمن غايتهم في توفير كل الضمانات لتحقيق الحبل، وتحصين المرأة لأنها عورة الرجل، وسد كل المنافذ أمامها حتى لا تبحث عن مصدر آخر للاستمتاع.

ولا يخفى أن حق المرأة في المتعة لا يفهم إلا في ظل المنزل التي تحتلها الأنثى في المجتمعات التقليدية. ومعنى ذلك أن المجتمع الإسلامي لا يختلف كثيرا في نظره إلى المرأة عن المجتمع المسيحي، أو اليهودي. ثم إن هذا الحق بقي متصلا بخصوصية الواقع الذي يصدر عنه وهو واقع ظل مشدودا إلى الموروث القديم أكثر من أمثاله لما ورد في النص التأسيسي من مقاصد تهدف إلى تحسين وضع المسلمة. ولاشك

عندنا أن حرص العلماء على تقييد الحياة الجنسية للمرأة مأتاه خوفهم من أنموذج المرأة الخجأة وهو تصور بقي مسيطرا على الخيال الجمعي عماده أسطورة خروج آدم من الجنة على يد حواء، وقوامه أن الأنثى ربيبة الشيطان تقترب بالفتنة والكيد والهلاك. والفراغ فهي «إذا بقيت بغير شغل إنما تشوق إلى الرجال وتحسن إلى النكاح»⁽⁴⁰⁾، ويغمرها سلطان الشهوة ويستولي عليها الشيطان. ولذلك عاقبها الله لما عصته بالحيز والولادة والنفاس ونقصان كل من الميراث والشهادة وبالعدة والتزوج برجل واحد وعدم خروجها إلا مع محرم.

وغني عن البيان كلما كانت المرأة شهوية كان حضور الشيطان في فرجها وفي كيائها أكثر قوة وهو أمر يستدعي من الرجل قدرة هائلة على ترويضها، ومكابدة من أجل مجاهدة الشيطان من خلالها عبر التسليح بالبسملة والدعاء إلى غير ذلك من الطقوس المصاحبة للجماع. ولعل هذا ما يفسر سبب الاقبال على نكاح البكر التي لم ينفذ الشيطان بعد إلى جسدها. وغير خاف أنه كلما تمتعت المرأة بصفات الجمال والإثارة علت قيمتها، ورغب الرجل في امتلاكها حتى يروض الجسد الفتنة (والفتنة من الشيطان) ويقمعه ويتباهى بانتصاره عليها وقهر الشيطان من خلالها.

وقد يعود ميل الرجل إلى المرأة الصامته إلى رغبته في تبين مدى رضوخها له واستسلام جسدها له حتى يرسم عليه بطولاته وانتصاراته. كما أنه ينم عن مدى تفضن الرجل إلى سلطة الجنس وأحكام استغلالها لفائدته. ولعل الغاية من وراء الحرص على «تصميمها» أثناء الجماع حفظ المراتب وإنزال كل من المرأة والرجل المنزلة التي يستحقها في المجتمع. أما سعي القدامى إلى تقييد الجسد الأنثوي، وضرب العفة عليه فإنه يعود إلى ارتباط الرأس بالرمزي بالمرأة، وإلى الدور المنوط بعهدتها في مجال تهذيب الصبيان إذ أنها تعتبر المسؤولة عن ترسيخ القيم، وحراسة التقاليد والعادات.

ولا يسعنا في هذه المرحلة من العمل أن نبين أن التمهيص في المدونة التراثية المغربية يجعلنا نتساءل: إلى أي حد اختلفت وضعية المغربية عما كان عليه الأمر في بقية بقاع العالم الإسلامي؟

إن حق المسلمة في المتعة لا يختلف من مصر إلى آخر ومعنى ذلك أن وضع

(40) ابن حزم، «طوق الحمامة»، ص 140.

المغربية يكاد يتماثل مع وضع المشرقية إلا أن الدارس لا يمكنه الاغضاء عن بعض الفروق. لعل أهمها أن استثناء «العقد القيرواني» في إفريقية والأندلس على وجه الخصوص كان يمثل حجة على تمتع المغربية، ولو نظرنا بعدد من الحقوق الزوجية أكثر من سواهاج فمتى أدخل الزوج ببعض الشروط حق للمرأة أن تطلق نفسها أو تطالب بتطليق الزوجة الجديدة، أو تتصرف في السرية بالبيع، أو الهبة. وبالإضافة إلى مسألة الاشتراط في عقد النكاح يمكن اعتبار كثرة الفتاوى والأحكام المتعلقة بالاختلاع دليلاً أن هذا الاجراء كان معمولاً به كثيراً في منطقة المغرب الإسلامي.

أما تنديد «الونشريسي» بظاهرة المساحقة التي تفشت في الحمامات الأندلسية وإشارة «التيفاشي» إلى استقلال المساحقات في دور خاصة بالمغرب، فإنه أمر يدعو إلى التساؤل عن الأسباب التي تكمن وراء ذلك. فهل هي أسباب مرتبطة بخصوصية هذه المنطقة، أم إنها لا تعدو أن تكون دوافع عامة ومشتركة؟ ولما كان المصدر الفقهي هو الأكثر قرباً من الوقائع اليومية المعيشة، فإن التعامل مع المدونة الفقهية المغربية قادنا إلى تبين بعض المرونة في آراء العلماء بخصوص ما يجوز للمرأة فعله أثناء الجماع نحو إباحة نظرها إلى متاع زوجها «وأخذه تلذذا ولمسه ومداعبته وتقبيله بشهوة»⁽⁴¹⁾.

ولئن أباح «مالك» الوقاع في الدبر، فإن «القرطبي» رأى أن من حق المرأة أن تمتنع زوجها من ذلك متى اعتبرت أنه يلحق بها الضرر. كما أن «القرطبي» خالف العلماء أيضاً في ما ذهبوا إليه من أنه فرض على الزوج مضاحقة زوجته وأدنى ذلك مرة في كل طهر، فألح على أنه يتعين عليه أن «يتوخى أوقات حاجتها إلى الرجل فيعفها»⁽⁴²⁾. ورأى «الونشريسي» أنه بإمكان المرأة التي تنازلت عن حقها في الوطاء لصالح أخرى أن تتراجع و «أن تتمسك بحقها الذي جعله الله تعالى لها»⁽⁴³⁾. ومن الآراء الطريقة التي عثرنا عليها في هذا السياق أن «ابن حزم و الونشريسي» أباحا للمرأة أن تظاهر زوجها⁽⁴⁴⁾.

(41) ابن حزم، «المحلى»، ج 10 ص 33 والونشريسي، «المعيار»، ج 4، ص 210.

(42) القرطبي، «المصدر المذكور»، ج 3، ص 124.

(43) الونشريسي، «المعيار»، ج 4، ص 68.

(44) ابن حزم، «المصدر نفسه»، ج 10، ص 54. والونشريسي، «المدر السابق»، ج 4، ص 257.

لقد حاولنا من خلال عملنا هذا أن نتبين حظ المسلمة في المتعة فإذا هي موصلة إلى متعة الرجل، ومتوقفة على تصوراته ومصالحه ورغباته : فقيها مشرعا يحدد، وينظر، ويحرم، ويحلل، أو بعلا يشتهي فيفعل. وفي ثانيا مواقف العلماء بتدى لنا كيف عمل هؤلاء على تهميش متعة المرأة. فبالرغم من تبرم عدد من النسوة من حياتهن الجنسية «الفاشلة» أو انعدامها، فإن أغلب الفقهاء اكتفوا باستنباط الحلول النظرية نحو إجبار الممتنع عن وطء زوجته بالسوط حتى يجامع، أو يطلق، أو وعظه وأمره بتقوى الله إلى غير ذلك من الحلول التي تنم عن تصور لوظيفة كل من المرأة والرجل في الفعل الجنسي، وتكشف النقاب عن موقف العالم سواء من المرأة «المتردة» التي تفارق الحياء لتجهر برغبتها في الوطء ولتعلن عن نفاذ صبرها، أو من المرأة المتهالكة على الجماع أو من الفارك. وهو موقف لا يختلف عن موقف المجتمع بأسره من الذي يرفض الضبط الاجتماعي ويفارق الجماعة بخروجه عن المألوف، ورغبته في زعزعة المعايير وخلخلة الأنظمة والأنساق.

لقد عمد العلماء على الاغضاء عما جد في المجتمع الإسلامي من وقائع ومستجدات، وأصروا على تجاهل السلوكيات الجنسية المتعددة. وحاول البعض منهم التحصن وراء اجتهادات السلف فتشبهوا بنظرية «الولد النائم» أو الولد للفراش في حين عمل آخرون على استنباط حلول وهمية نشك في مدى ملاءمتها للواقع المعيش. ولعل الذي يسترعي الانتباه تعامي العلماء عن الحرمان الذي تعانيه النسوة اللواتي أقصين اقضاء تاما عن مجال المتعة، كالمجنونة وصاحبة العاهة والمسنة والديممة، أو اللواتي أقصين اقضاء ظرفيا نحو الارملة والمعتدة، أتقمع الشهوة بالصلاة والصبر أم بالتعاون والسحر ؟

وجماع القول أن الجسد الأنثوي تم إخضاعه للرجل، وللمجتمع، وللعصر وحدث الانزياح عن القرآن، والتغاضي عن المشاكل المترتبة عن الكبت الجنسي، أو عن عدم التوافق الجنسي، وتهميش بعض الظواهر، والعادات الجنسية التي طرأت على المجتمع الاسلامي.